مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 358- 372

سياسة مناطق الازدهار المشترك: الرؤية الصينية لخلق فضاء تعاوني لدول شرق آسيا

Common Prosperity Zone Policy: China's Vision to Create a Collaborative Space for East Asian Countries

حورية قصعة[1]، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

gassaa.houria@univ-guelma.dz

سليم حميداني[2*]، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

hamidani.salim@univ-guelma.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/10 **تاريخ قبول المقال:** 2022/03/28 **تاريخ نشر المقال:** 2022/06/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بما طرحته الصين في خلق فضاء تعاوني، يكون منطلقه دول شرق آسيا، وهو مشروع يرافع بشأن تحقيق رخاء مشترك لدول المنطقة في إطار فضاء تعاوني، تحكمه قاعدة رابح–رابح، والبعد عن الأساليب الاستعمارية، والاعتماد على الأدوات الاقتصادية في ترجيح مسار التعاون، على نحو من المرجح أنه سيكسر الهيمنة الغربية –خاصة للولايات المتحدة–ليس فقط على إقليم شرق آسيا، وإنما على امتداد جغرافي يصل عمق أوروبا وأجزاء واسعة من إفريقيا، غير أنّ تطلعات بهذا المستوى، من الصعب أن تتحقق في ظل حالة من التنافس الدولي، وتخوفات الهيمنة الصينية .

الكلمات المفتاحية: التعاون؛ الصين؛ الازدهار المشترك؛ شرق آسيا.

Abstract:

This study aims to study the common prosperity zone policy with the Chinese vision in creating a cooperative space for East Asian countries, which raises the ability of the Chinese proposal to achieve the common development and prosperity of region in a cooperative space governed by Win-Win rule, resulting in a break with the dominance and domination of the powers. The State Department, particularly the United States, will continue to depend on the extent to which these countries are able to coordinate their policies to make this initiative a success and meet the challenges posed.

Key words: Cooperation; China; common prosperity; East Asia.

* حميداني سليم

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 358- 372

مقدمة:

سعت العديد من الدول في العقود الثلاث الماضية إلى تبني النهج التكاملي لسد احتياجاتها المتزايدة، وتنسيق إراداتها المشتركة خاصة في مواجهة التهديدات الخارجية، وتحقيق التنمية الشاملة في إطار جماعي، وهو ما ركزت عليه مثلا الصين ضمن استراتيجيتها الجديدة تجاه دول جوارها، سعيها لتحقيق الرخاء المشترك، ودعم التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا، ورفع مستوى تأثيرها في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تبني ما عرف بسياسة مناطق الازدهار المشترك في إطار الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق.

تواجه الرؤية الصينية لإعادة توزيع الأدوار في منطقة شرق آسيا –بدعم التعاون لدول المنطقة وخاصة في الشق الاقتصادي، العديد من التحديات والرهانات، نظرا لطبيعة العلاقات بين دول المنطقة من جهة، وأهمية المنطقة ضمن استراتيجيات القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة من جهة أخرى.

تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية محورية مضمونها التساؤل التالي:

كيف يمكن لسياسة مناطق الازدهار المشترك أن تخلق فضاءات للتعاون بين دول شرق آسيا في ظل التحديات المطروحة على المنطقة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بسياسة مناطق الازدهار المشترك؟ وما هي سياقاتها التاريخية؟
- ماهي الآليات المساعدة على تحقيق التعاون لدول المنطقة في إطار سياسة مناطق الازدهار المشترك؟ وفيما تتجلى أهم مظاهر هذا التعاون؟
- ما هي المعوقات التي تحد من اكتمال هذا التعاون، وتؤثر على إنجاح سياسة مناطق الازدهار المشترك؟

اعتمادا على هذه الإشكالية، فإنه سيجري الاستناد على فرضية مركزية فحواها مايلي:

كلما تم تحييد الخلافات والصراعات بين الأطراف الفاعلة في شرق آسيا، كلما ساهم ذلك في تعزيز التعاون بمختلف أبعاده بين دول المنطقة، وإنجاح سياسة مناطق الازدهار المشترك.

تحاول هذه الورقة البحثية التعرض للمسار الكرونولوجي لسياسة مناطق الازدهار المشترك، وفق الطرح الياباني الكولونيالي لمجال الازدهار المشترك لشرق آسيا، وصولا إلى الرؤية الصينية القائمة على إرساء قواعد التعاون والرخاء المشترك بين دول المنطقة وفق سياسة رابح–رابح، ليجري الانتقال لرصد محددات ومظاهر التعاون لإقليم شرق آسيا في إطار سياسة مناطق الازدهار المشترك، وإبراز أهم المعيقات والتحديات التي يواجهها الطرح الصيني من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الأول: المسار الكرونولوجي لسياسة مناطق الازدهار المشترك

يشكّل التقدم والازدهار في إطار فضاء تعاوني تحكمه ثلاثية الأمن الشامل، التنمية الشاملة، والسلام الدائم الوجه الآخر لتفاعلات العلاقات الدولية، والذي أضحت أهميته تزداد في الجوانب النظرية والتطبيقية، خاصة بعد أن أثبت الجانب الصراعي للعلاقات الدولية فشله في تحقيق الهدف الجوهري للدول وهو البقاء، مما دفع العديد من الدول إلى تبني مبادرات تهدف إلى خلق تكتلات إقليمية من شأنها تحقيق الرخاء المشترك لأقاليمها ومجالها الحيوي، ليبرز الطرح الصيني لسياسة مناطق الازدهار المشترك كأحد أهم آليات تحقيق التعاون الإقليمي والدولي.

المطلب الأول:التعريف بسياسة مناطق الازدهار المشترك

تعود سياسة مناطق الازدهار المشترك إلى ما عرف بمجال الازدهار المشترك لآسيا الكبرى الذي ظهر إبان الحرب العالمية الثانية، وكان يُقصد به السعي لإقامة وحدة اقتصادية وثقافية لدول شرق آسيا، عندما طرحته الإمبراطورية اليابانية حين أعلنت عن إنشاء اكتفاء ذاتي تحت شعار "كتلة الدول الآسيوية بقيادة يابانية من دون القيود الغربية"، ولقد طرح الازدهار المشترك في شرق آسيا الكبرى أساسا إيديولوجيا بديلا، ومبدأ تنظيميا موحدا من أجل توضيح الروابط العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعرقية المتعددة بين اليابان ودول آسيا.

كانت سياسة مناطق الازدهار المشترك فكرة "شاملة"، تستند إلى النظرية الجيوسياسية القائلة بأن العالم سوف ينقسم إلى مناطق شاملة تتكون من أربعة مجالات اقتصادية كبيرة تتركز على المناطق الصناعية "الأساسية" في الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد السوفيتي واليابان، وداخل الكتلة سيحل "الازدهار المشترك" محل سياسة "الباب المفتوح" في شرق آسيا.[1]

المطلب الثاني: السياق التاريخي لسياسة مناطق الازدهار المشترك:

في أواخر ثلاثينات القرن الماضي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصدرت اليابان سياسة تعرف بـ" منطقة الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى"، وتتمحور هذه السياسة على فكرة إنشاء منطقة اقتصادية ترتكز

[1]Minuma Janis, "Japan's New Order and Greater East Asia Co-Prosperity Sphere: Planning for Empire", *The Asia-Pacific Journal,* vol.09, no. 01,(December 2011), p.08

على تحقيق التطور الجماعي للدول الآسيوية، واستخدم المصطلح رسميا لأول مرة في عام 1940 والذي يعرف اختصارا ب في خطاب إذاعي بعنوان "الوضع الدولي والموقف الياباني" من قبل وزير الشؤون الخارجية الياباني **Arita Hachirõ** والذي اقترح رؤية جديدة لمجال الازدهار المشترك شرق آسيا تحت قيادة اليابان.[2]

هذا المفهوم كان له بلا شك تأثير هائل على سياسة اليابان في زمن الحرب وأصبح هدفا وطنيا للبلاد وبحلول منتصف عام 1941 أصبح مفهوم **GEACS**يشكل محورا للنقاشات السرية لسياسات القيادة اليابانية حيث تم اتخاذ قرارات رئيسية لتعزيز مجال الرخاء المشترك، وظل شائعا حتى بعد الحرب العالمية الثانية وألهم الإيديولوجيين القوميين الجدد أمثال **Shintarõlshihara** و **YoshinorKobayashi** .[3]

كان الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو تعزيز التآزر في شرق آسيا من خلال القضاء على الامبريالية الغربية في آسيا تحت شعار آسيا للآسيويين(ياغامي) وهذا حسب الطرح الياباني، في حين أن نظرة الدول الغربية لهذه السياسة لا تتعدى كونها الوجه الآخر للإمبريالية اليابانية ذات الطابع العدائي الموجه ضد الصين وجنوب شرق آسيا [4]، وهو ما برز في السياسة التوسعية لليابان التي حاولت إقامة محيط دفاعي قوي حول المنطقة الجديدة، فاستحوذت على عدة أقاليم واقعة حول منطقة المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، وذلك حسب المبررات اليابانية يدخل ضمن السياسة الدفاعية لحماية مجال الازدهار المشترك الممتد من Kurilesعبر Wake إلى Marshall و Gilbert و Sumatra و Malaya وصولا إلى Burma.[5]

[2]De Bary WilliamTheodore, **Sources Of East Asian Tradition,**(New York: Columbia University Press, 2008),p. 622

[3]Duus peter, "The Greater East Asian Co-Prosperity Sphere Dream and Reality", *Journal of Northeast Asian History* ,vol.05, no. 01, (2008, June), p. 146

[4]Chapman Lebra Joyce, **Japan's Greater East Asia Co-Prosperity Sphere In world War II**, (Kuala Lumpur: Oxford University Press,1975)

[5]Kirby Stanley Woodburn, **The War Against Japan**,(England: Naval & Military Press Ltd,2004), p.71

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 358- 372

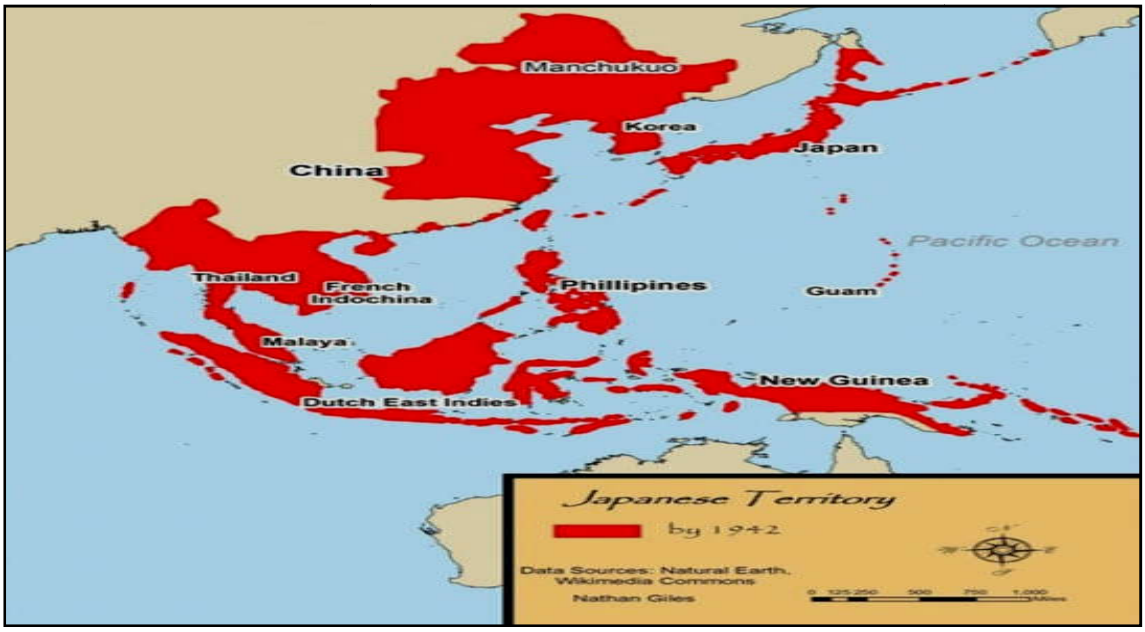

الشكل 1: مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى في أقصى توسع له (حسب الطرح الياباني)

Source : Nathaniel W. Giles, "The Greater East Asia CO-Prosperity SphereM The Failure of Japan's "Monoroe Doctrine" for Asia", *U. H. Theses, Éd*, (East Tennessee State University, 2015) p.21

توضح الخريطة مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى في أقصى توسع له وذلك حسب الرؤية اليابانية، ويبرز من خلال تتبع مراحل هذه السياسة البعد الكولونيالي للمبادرة اليابانية وهو العامل الرئيسي في فشل هذه المبادرة كونها لم تراعي مرتكزات تحقيق الرخاء المشترك للمنطقة كما هو مطروح بقدر ما هي مبادرة تعاونية بأهداف ضمنية توسعية استعمارية، ونظرا لعدم قدرة اليابان على تعزيز الرخاء المشترك كما روجت لذلك، إضافة إلى بروز الطابع التوسعي لسياسة GEACSاليابانية، وهو ما أدى إلى فشلها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن هذه السياسة أعيد طرحها من جديد ولكن برؤية صينية، في إطار مبادرة الحزام والطريق أو طريق الحرير الجديد الذي أعلن عنها الرئيس الصيني **شي جين بينغ Xí Jìnpíng** سنة 2013، ولكنها على خلاف المبادرة اليابانية فالمبادرة الصينية تمتد من آسيا لتربط قارات العالم القديم الثلاث، بمعنى أنها ذات بعد عالمي، فهل سيكون لها انعكاسات إيجابية في إطار الهدف الأول من تبنيها وهو الرخاء المشترك لدول المنطقة أم ستكون مجرد سياسة توسعية بآليات مغايرة.

المبحث الثاني: محددات ومظاهر التعاون لإقليم شرق آسيا في إطار سياسة مناطق الازدهار المشترك

بعد نهاية الحرب الباردة انتشرت مظاهر الإقليمية في العالم وبروز التأثير المتزايد لنظرية الإقليمية الجديدة، وهو ما بدأت معالمه تتجلى في القارة الآسيوية عموما وفي شرق آسيا تحديدا، وطرح الصين للعديد من المفاهيم تحت شعار آسيا للأسيويين، كإعادة طرح سياسة مناطق الازدهار المشترك من خلال الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق، وما يمكن أن تحققه من رخاء وتطور لجميع دول المنطقة وربطها بالعالم باعتبارها مبادرة ذات بعد عالمي، فهل يمكن أن تلقى هذه السياسة صدى لدى دول شرق آسيا في إطار محددات ومقومات التعاون الاقتصادي لدول المنطقة؟

المطلب الأول:محددات التعاون لإقليم شرق آسيا في إطار سياسة مناطق الازدهار المشترك

تتوفر منطقة شرق آسيا على العديد من المحددات التي من شأنها الدفع بعجلة التعاون الاقتصادي وإنجاح مسار التعاون بين دول المنطقة.

أ. المحدد الجغرافي

شرق آسيا أو آسيا الشرقية هي المنطقة التي تحتلها الدول الواقعة في أقصى شرق القارة الآسيوية، بمساحة تقدر ب6640000كلم² أي ما يعادل15%، تتكون المنطقة من الصين وهونغ كونغ وماكاو ومنغوليا وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان [6]، وترتبط فيتنام ارتباطًا وثيقًا سياسيًا وثقافيًا بشرق آسيا على الرغم من أنها جغرافيًا جزء من جنوب شرق آسيا.

ب. المحدد الجيواستراتيجي

تتوفر منطقة شرق آسيا على العديد من المقومات التي أكسبتها أهمية جيواستراتيجية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

–كونها منطقة تعرف بروز العديد من القوى الإقليمية وخاصة في ظل الصعود الصيني.

–الموقع الجغرافي المتميز حيث تتوفر على العديد من الممرات والمضايق الهامة في حركة التجارة الدولية خاصة في مجال الطاقة، حيث تعتبر طريق حيوي لنقل مصادر الطاقة الهيدروكربونية، وخاصة ناقلات النفط المتجهة من الشرق الأوسط وإفريقيا إلى كل من شمال آسيا وأستراليا.

[6]kort Michael, **The Handbook of East Asia**,(United States: Lerner Publishing Group, 2005), p.07

- تحتل مركزا محوريا في استراتيجيات الدول الفاعلة في التوازنات الدولية وخاصة الولايات المتحدة، ويعود ذلك لعدة عوامل من بينها الموقع الاستراتيجي حيث تشكل همزة وصل بين آسيا وأوقيانوسيا، كما تتوفر على عدة مضايق وممرات بحرية مثل مضيق ملقا الذي يربط المحيطين الهادي والهندي.
- الميزات التنافسية التي أصبحت تتمتع بها دول صغيرة في الإقليم تجاه الدول الأكبر والأكثر قوة بمعيار الثقل الجيبولتيكي، وذلك في مجال التكنولوجيا الحربية المتقدمة، والتي أضحت تلعب دورا موازيا للتفوق البشري والجغرافي.

ج. المحدد البشري

يعيش في شرق آسيا حوالي 1.6 مليار نسمة 1.4 مليار منهم في الصين، ويشكل سكان المنطقة 38٪ من سكان آسيا و22٪ من سكان العالم[7]، وهناك 76مجموعة عرقية معترف بها في شرق آسيا، كما تتوفر المنطقة على بعض أكبر المدن الكبرى في العالم بما في ذلك طوكيو وشنغهاي وبكين .

د. المحدد الاقتصادي

تعد منطقة شرق آسيا من بين المناطق الأسرع نموًا في العالم حيث يبلغ إجمالي ناتجها المحلي حوالي 19 تريليون دولار ؛ وتشكل كل من الصين واليابان ركيزتين أساسيتين في نمو المنطقة بكونهما ثاني وثالث أكبر اقتصاد على المستوى العالمي، حيث تشير الدراسات إلى تحول الهيمنة الاقتصادية العالمية إلى الصين بحلول عام 2030 إذا حافظت على معدل النمو الحالي، وفي نفس السياق جاء تقرير المخابرات الأمريكية لعام 2012 الذي أكد أنه بحلول عام 2030 القارة الآسيوية وتحديدا شرق آسيا سيكون لها قوة شاملة تفوق قوة الولايات المتحدة وأوروبا مجتمعة مع الأخذ بعين الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري وتكنولوجيا الاستثمار، ويمكن ربط هذا التطور بالسلام النسبي الذي تشهده المنطقة، وهي ميزة ستعزز بالتأكيد التعاون الاقتصادي لشرق آسيا.

تضم منطقة شرق آسيا دولا ذات مستويات نمو اقتصادي سريع على المستوى العالمي، إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد المرتفع لبعض دول آسيا الشرقية، والذي يعتبر مؤشرا على مستوى التقدم

[7]Yuchen Wang & Others, **Genetic Structure divergence and admixture of Han Chinese**, *Japanese and Korean populations,* 06 April 2018, Retrieved 25 june 2020, Springer Link, from: https://bit.ly/2Zndrjw

وتحقيق الرخاء محليا مما يشكل ركيزة لإنجاح سياسة مناطق الازدهار المشترك وتحقيق الرخاء على المستوى الإقليمي.

ثانيا: مظاهر التعاون لإقليم شرق آسيا في إطار سياسة مناطق الازدهار المشترك:

إن التوجه لدعم التعاون الإقليمي في المنطقة ظهر في بداية تسعينات القرن الماضي مع ظهور ما عرف بمعجزة شرق آسيا، حيث كانت "المجموعة الاقتصادية الشرق آسيوية" المبادرة الأولى للتعاون الإقليمي في المنطقة ديسمبر 1990 بدعوة من رئيس الوزراء الماليزي آنذاك **ماهاتير محمد**[8]، وبالتالي كانت ركيزة لسياسة مناطق الازدهار المشترك الصينية، وكان منطلق التعاون الاقتصادي في شرق آسيا من مبادرة " رابطة المسؤولية المشتركة" والذي يعني في سياقه أن مسؤولية النهوض بتنمية آسيا مسؤولية مشتركة يتقاسمها الجميع في المنطقة وتنتج حتميا عن المنطلق الثاني "رابطة المصير المشترك" الذي تتأسس عليه المبادرة، حيث أن المصير المشترك يجعل الدول أكثر تصميما على تعزيز" رابطة المصالح المشتركة"[9]، وهي المنطلقات التي تقوم عليها مبادرة الحزام والطريق في إطار سياسة مناطق الازدهار المشترك التي تشكل بعدا جديدا للتعاون والتكامل الإقليمي.

ومنذ إعلان الصين عن سياسة الازدهار المشترك في إطار حزام واحد طريق واحد سنة 2013 والتي تغيرت تسميتها سنة 2017 إلى مبادرة الحزام والطريق، استطاعت استقطاب 75 دولة و35 منظمة دولية على مستوى العالم، لتنضم كل من ماليزيا وماينمار والفلبين وتايلاند من منطقة جنوب شرق آسيا[10]، حيث لاقت المبادرة استحسان دول المنطقة من حيث قدرتها على خلق ترابط أكبر وتقارب في المنطقة، وهو ما صرح عنه وزير الخارجية الماليزي **حنيفة أمان**، ومن أبرز النقاط التي جاءت في إطار المبادرة هو الإسراع في بناء شبكات الاتصال والنقل التي تربط بين الصين وبين دول المجاورة والبنية التحتية

(8)–سالي نبيل شعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي**، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2018)، ص176.

(9)–عبد الله عشاش،" أهمية دور مبادرة الحزام والطريق الصينية في القارة الآسيوية"، عمار شرعان، **مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، (الصفحات 227–197)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص. 211

(10)–علي صلاح،"**مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي**"، مجلة اتجاهات الأحداث،ع.26، (2018)، ص. 03

الإقليمية[11]، وهذا يؤكد على الرغبة الصينية في الدفع بعجلة التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي مع دول جوارها.

من الآليات المستحدثة لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال مبادرة الحزام والطريق "صندوق طريق الحرير" الذي أسس سنة 2014 باستثمار قيمته 40 مليار دولار، إضافة إلى "**البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية**" والذي أسس سنة 2015 برأسمال يبلغ 100 مليار دولار، وبهدف لتعزيز الأداء والعوائد الاقتصادية والاجتماعية لآسيا من خلال الاستثمار في البنيات التحتية المستدامة ومختلف القطاعات المنتجة[12]، وقد انضمت له كل من منغوليا وكوريا الجنوبية بمعنى أنه أصبح محل اهتمام دول شرق آسيا، وبالتالي فإن الصين أصبحت تملك الإمكانية لكسر حاجز مخاوف دول جوارها وخلق آليات لدعم التعاون الاقتصادي لدول المنطقة مما يدفع إلى التكامل الإقليمي على المستوى الأسيوي وبالتالي التحرر من هيمنة الغربية ومؤسساته المالية وبالتالي القدرة على التأثير على العلاقات المالية والاقتصادية على المستوى العالمي خاصة أن منظمة شنغهاي للتعاون والآسيان أصبحت منصات هامة للتعاون في إطار مبادرة الحزام والحرير أي كآليات لتعزيز سياسة مناطق الازدهار المشترك.

ضف إلى ذلك، فإن سياسة مناطق الازدهار المشترك من شأنها تحقيق التقارب بين الصين واليابان وذلك في ظل بوادر التغيير في العلاقات الثنائية بين البلدين منذ 2006، حيث توصل الطرفان إلى توافق نسبي في الآراء والذي ترجم في الاتفاق على تعميق التعاون المتبادل للوصول إلى التنمية المشتركة وتعزيز التنسيق والتعاون لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية المشتركة[13]، هذا ويعرف التعاون الاقتصادي الشرق آسيوي انتعاشا وذلك بناءا على التزايد المستمر في عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الصين ودول المنطقة

([11])–باهر مردان مضخور، "**إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين**"، مجلة دراسات دولية،ع.67، (2016)، ص194.

([12])–عبد الله عشاش، مرجع سابق، ص. 220

[13]Men Honghua, "East Asian Order Formation and Sino – Japanese Relations", *Indiana Journal of global legal studies*, *17* (01),(2010, Winter), p. 74

والذي ساهم بدوره في رفع مستوى التجارة البينية الشرق آسيوية، إذ تمثل التجارة البينية لإقليم شرق آسيا بأكثر من 50% من المبادلات العالمية لهذا الأخير مما يشكل ركيزة لدعم تكامل دول المنطقة. [14]

بناءا على ما تم التطرق أليه في هذا المحور فعلى الرغم من المظاهر الايجابية لسياسة مناطق الازدهار المشترك في تعزيز التعاون لمنطقة شرق آسيا بمختلف أشكاله خاصة البعد الاقتصادي، إلا أنها تواجه العديد من التحديات على المستويين الإقليمي والدولي.

المبحث الثالث: معيقات تحقيق التعاون لإقليم شرق آسيا في إطار سياسة مناطق الازدهار المشترك

إن نجاح فكرة التكتلات الإقليمية الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أضحى نموذجا يقتدى به لدى دول شرق آسيا التي تسعى لتأسيس فضاء يسوده التعاون الاقتصادي ويعمل على إنجاح السياسة التي دعت إليها الصين في إطار ما يعرف بمناطق الازدهار المشترك والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والسلم والرفاه الاقتصادي لشعوب المنطقة، لكن في المقابل نجد بعض القوى العالمية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بشتى الطرق للتأثير على هذه السياسة بهندسة الخلافات بين الأطراف الفاعلة حتى تحافظ على نفوذها بالمنطقة مما شكل للمجموعة الشرق آسيوية تحديا لإتمام بناء هذا المشروع، وهو ما يبرز من خلال:

المطلب الأول: التغلغل والنفوذ الأمريكي بالمنطقة

المعروف عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها تتبع استراتيجية ثلاثية الأبعاد(الاحتواء، السيطرة، استخدام ورقة الديمقراطية)، فهي تعمل على احتواء الصين من خلال الحصار الاقتصادي والتطويق العسكري والعمل على كسر تحالفاتها مع جيرانها وإعادة بعث الثقة معهم خاصة اليابان، وهذا بزيادة وجودها العسكري في شرق وجنوب آسيا ونشر قواتها بشكل مكثف في منطقة آسيا والمحيط الهادي من خلال سياستها الجديدة :الانعطاف نحو آسيا [15]، فالتواجد العسكري الأمريكي في البيئة الإقليمية الصينية شكل

([14])–جميلة طيب وفلة غيدة، "حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا"، مجلة الاقتصاد الجديد، م.01، ع.12،(2015)، ص96.

([15])–قنديل أحمد،**البحث عن تعددية قطبية :محاولات حثيثة لإعادة صياغة النظام العالمي**،المركز العربي للبحوث والدراسات،منشور بتاريخ 06 جانفي 2015،تاريخالتصفح 20 جوان 2020،، متاح على الرابط:https://bit.ly/30bHiKO

بالفعل طوقا مضروبا عليها بالوجود المكثف للقوات الأمريكية في شرق آسيا وهو ما تعكسه الإحصائيات التالية:

- يتكون الأسطول الأمريكي في المحيط الهادي من 130 ألف فرد موزعين على 170 بارجة، وتبلغ القوات الأمريكية في اليابان 47 ألف فرد، 12 ألف فرد موزعون برا وبحرا على 90 نقطة.

- يوجد في كوريا الجنوبية 37500 جندي أمريكي في 85 موقعا تم تعزيزهم بطائرات مند بداية الحرب على أفغانستان.[16]

فهذه الإحصائيات للتواجد العسكري الأمريكي تعزز من التحالفات السياسية والعسكرية للولايات المتحدة مع اليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى مساعدة اليابان على تطوير قدراتها العسكرية لمواجهة أي تهديدات خارجية خاصة من الصين التي تعمل الولايات المتحدة على جعلها التهديد الأول لليابان بالمنطقة وبرز ذلك في تصريح الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** –الذي نجد فيه كل المبررات التي توضح أن الولايات المتحدة تعمل جاهدة على تطويق أي نفوذ للصين ولأي محاولة من شأنها تحقيق مشروعها المتمثل في كسب جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة خاصة اليابان والهند للانخراط في مسعاها الذي يحقق الازدهار للإقليم والرفاه لشعوبهم و يسهل من التوجه نحو العالمية– " إن قلقنا مما تقوم به الصين نابع بالضرورة من عدم التزامها بالقوانين والأعراف الدولية ومحاولتها بسط قوتها واستعراض عضلاتها لإجبار بعض الدول للخضوع والاستسلام.[17]

كما وظفت الولايات المتحدة حلف NATO للتموقع وفرض الهيمنة خاصة على شرق آسيا وكان هدفها مراقبة تحركات الفاعلون في المنطقة والتشويش على إطلاق مشاريعهم التعاونية والتركيز على الصعود المتنامي للصين، ففي قمة واشنطن سنة 1999 للحلف الأطلسي تم اتخاذ قرارات غيرت الرؤية الأمنية التي تم تبنيها خلال 50 سنة الماضية حيث أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي، وأكدت الوثيقة

([16])–عبده هاشم ثامر إبراهيم كامل، **الصراع بين الولايات المتحدة و الصين و وروسيا (دراسة حالة أسيا الوسطى وبحر قزوين)**،(القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2014)، ص.288.

([17])–حطاب عبد المالك ومشعالي إبراهيم، "**المنافسة الإستراتجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي**"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، م.10، ع.03، (ديسمبر2019)، ص.754.

التي أصدرته القمة بعنوان (المخاطر العالمية والتهديدات الأمنية) التي تستدعي تدخل الحلف في أي نقطة في العالم. [18]

أعادت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ترتيب أولوياتها بإعلان الحرب على الإرهاب، فقررت إعادة هذه المنطقة إلى دائرة اهتمامها الاستراتيجي للحفاظ على مصالحها الإقليمية والحفاظ على توازن القوى في المنطقة من خلال التحالفات والوجود العسكري، فساعدت الفيليبين في النزاع حول مجموع من الجزر مع الصين ومساعدة سنغافورة في تجديد ترسانتها العسكرية، وتم التأكيد على ذلك من خلال الأمين الأمريكي العام لدائرة شؤون شرق أسيا والباسيفيك في جوان 2004 بأنه "وقت التحول في المنطقة بتحديد الفيليبين وتايلاند كحلفاء تقليدين وشركاء استراتيجيين في المنطقة، وأشار إلى دور سنغافورة كشريك في البناء الإقليمي، وركز على دور منتدى الآسيان الإقليمي في تقوية العلاقات الأمريكية مع دول رابطة جنوب شرق آسيا من خلال الدعوة لإقامة منطقة تبادل حر.[19]

يتضح أن التغلغل الأمريكي متجدر في الإقليم الشرق آسيوي ويملك من الإمكانات والقدرات والعلاقات مع الكثير من دول المنطقة ما يسمح له بالبقاء كعنصر قوي وحاضر على الدوام لمراقبة كل التحركات التي تقوم بها أي أطراف خاصة الصين والعمل على إفشال أي محاولة لإنجاح المشروع التعاوني وتجسيد سياسة مناطق الازدهار المشترك.

المطلب الثاني: صراع الهيمنة الإقليمية بالمنطقة

قبل الحديث عن شرق آسيا ككل عالمي متجانس آخذ بالصعود، يجب أن لا ننسى أنها منطقة تتسم بالاختلافات والتنافس المحلي إلى حد يجعل " **مينكسين باي**" يلاحظ أنه من غير المنطقي الحديث على آسيا كقوة واحدة موحدة[20]، ويتجلى ذلك في الصراع الصيني الياباني على الزعامة وفرض النفوذ على

[18] محمد الحرماوي، **استراتيجية حلف شمال الأطلسي**، الحوار المتمدن، منشور بيتاريخ 29 أوت 2013، تاريخ التصفح 17 جويلية 2020، ، متاح على الرابط: https://bit.ly/2OmEpBw

[19] إبتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، "التنافس الإستراتيجي الصيني–الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.13، (جويلية 2018)، ص.106.

[20] هدسون مايكل، "تحولات جيوسياسية:صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، ع.414، (2013)، ص.99.

المنطقة، فاليابان الذي يطلق عليه العملاق الاقتصادي والقزم السياسي أعاد مراجعة سياسته الخارجية والنظر في دوره السياسي؛ والعمل على تدعيم وضعيته الدولية، وما يساعد اليابان على الاضطلاع بدور قيادي في هذه المنطقة هو التواجد الاقتصادي الكبير فيها ومساندة بعض دولها بشكل يعزز الدور السياسي الياباني وبالتالي إمكانية ممارسته لدور قيادي في المنطقة[21]، وتجسيد الرغبة اليابانية في تحويل الولاءات لصالحه على حساب الفاعلين الآخرين خاصة الصين.

ضف إلى ذلك فالصعود الصيني كقوة اقتصادية وعسكرية في منطقة آسيا الباسيفيك شكل هاجسا على مستقبل المنطقة، فمن الناحية الاقتصادية تظهر بالنسبة لدول الإقليم كفرصة وتحدي في نفس الوقت، كفرصة للاستفادة من نجاح تجربتها، وتحدي بسبب الفوارق الواضحة على جميع المستويات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مما يجعل المجموعة تخشى أن تكون تابعا فقط، ومن الجانب الأمني فيثير بناء القوة العسكرية الصينية قلقا في المنطقة ويؤثر على علاقاتها مع الفاعلين مما يزيد من احتمال تصاعد وتيرة النزاعات الإقليمية خاصة في بحري الصين الجنوبي و الشرقي.[22]

المطلب الثالث: قدرة الصين على ضمان الأمن الإقليمي

ينظر إلى الصين كقطب مهم في المنطقة لما تملكه من قوة اقتصادية ومالية وقدرات عسكرية وإمكانات تكنولوجية ضخمة تجعلها اللاعب الفاعل الذي بإمكانه تجسيد المشروع التعاوني وتحقيق الازدهار للمنطقة ككل، لهذا تحاول الصين ضمان أمن الإقليم الذي يعتبر تحديا حقيقيا يقف حجر عثرة لتحقيق التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا في إطار سياسية مناطق الازدهار المشترك، وهذا ما تجسد مع تبني الصين سياسة دفاع ترتكز على الحفاظ على السيادة الإقليمية ومواجهة كل المخاطر ومصادر التهديدات الأمنية والاقتصادية، والمساهمة في تعزيز البيئة الأمنية لشرق آسيا من أجل تنمية السلم والاستقرار في المنطقة، مراهنة بذلك على تحديث قوتها البحرية حتى تتماشى مع طموحاتها كقوة إقليمية عالمية، وهو ما

[21] طيب جميلة، "العلاقات الصينية اليابانية بعد ربيع بكين"، رسالة ماجيستر غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2002)، ص.141.

[22] إبتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص. 102

أشار إليه الرئيس الصيني **هو جينتاو Hu Jintao** بقوله " ينبغي أن نسعى لبناء قوة بحرية قوية تتكيف مع احتياجاتنا العسكرية... في هذه المرحلة الجديدة" (بن إسماعيل، 2017، صفحة 127).[23]

وهذا ما تجاوبت معه الهند وأعطى هامش مريح من الثقة تجاه الصين حيث صرح الوزير الأول الهندي **مانهومانسينج** بقوله "**على الهند أن تقتدي بالنموذج الصيني في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية** "[24]، وهذا الاقتداء بالنموذج الصيني هو مؤشر إيجابي على انخراط الهند كطرف قوي بالمنطقة في مسار التعاون الاقتصادي وتبني سياسة الازدهار المشترك التي تدعوا إليها الصين خاصة وأنها أثبتت حسن نواياها و قدراتها في جعل الإقليم إقليما آمنا مستقرا، وتجلى ذلك في مساهمتها في بناء الثقة بين الأطراف في إقليم جنوب شرق أسيا، وربطها لتحالفات أمنية مع محيطها الإقليمي بحضورها الدائم والمستمر لتسوية الأزمات الأسيوية المتعلقة بالنزاعات والتوترات وعمدت على التشاور لحل كل الخلافات بالطرق السلمية خاصة في تعاملها اللين في بحر الصين الجنوبي حيث أنها لم تتخلى على مطالبها السيادية في الإقليم من جهة والدخول في مفاوضات مع دول الآسيان ليوقع الطرفان معاهدة صداقة وتعاون سنة 2002[25]، إضافة إلى تبني استراتيجية المبادرة في جوارها الإقليمي والحفاظ على جملة من المتغيرات الرئيسية في هذا الفضاء والتي تصب في صلب الاستراتيجية الصينية وأهمها حماية آمن المضايق الاستراتيجية، والإبقاء على بحر الصين خاليا من المخاطر والتهديدات الأمنية، حماية خطوط النقل في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي خاصة في ظل تزايد القرصنة البحرية والتواجد للأساطيل والقواعد الأمريكية، وذلك في إطار ما يعرف في الرؤية الاستراتيجية الصينية بخيط اللؤلؤ String of Pearls.[26]

يتضح أنّ السياسة الصينية تميزت بالازدواجية بين تطوير ترسانتها العسكرية من جهة وتكثيف مجهودها الدبلوماسي المرتكز على التطبيع خاصة مع جيرانها الآسيويين؛ والتأكيد على رغبتها في مواصلة سياسة التحديثات من جهة أخرى[27]، وهو ما برز بانضمامها إلى مختلف المنظمات الإقليمية (تجمع أمم

---

[23] زكرياء بن إسماعيل، "الإستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، ع.14، (جوان 2017)، ص.127

[24] توفيق حكيمي، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، *مجلة المفكر*، م. 10، ع.12، (أكتوبر 2015)، ص.393

[25] إبتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص.105

[26] زكرياء بن إسماعيل، مرجع سابق، ص.128

[27] -طيب جميلة، مرجع سابق، ص. 150

جنوب شرق آسيا، مجلس آسيا الباسيفيك للتعاون الاقتصادي)، وهو ما يؤكد سعي الصين للمشاركة البناءة في توفير مناخ مستقر للإقليم أمنيا واقتصاديا، ونظرا لما تملكه من قدرات فهي لها كل المقومات لتحقيق الأمن الإقليمي إذا ما وجدت استجابة من دول الإقليم خاصة الهند و اليابان لتحقيق التعاون الاقتصادي في إطار سياسة مناطق الازدهار المشترك .

خاتمة

بناءا على ما تم التعرض له من خلال محاور الدراسة؛ توصلنا إلى أن هذا المشروع الاقتصادي الذي من شأنه ربط القارات الخمس من خلال استغلال المحيطات والمجاري المائية والتحكم بشكل فائق في الملاحة الدولية بشكل يسهل من عملية الاندماج والتحكم في الاقتصاد العالمي، إلا أنه خاضع لمدى قدرة الأطراف الفاعلة على رأب صدع الاختلافات والانشقاقات البينية وكذا قدرة توافقهم على التخندق والتكتل في صف واحد لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وإزاحتها كليا من المنطقة، والتي تعتبر تحديا حقيقيا للفواعل لتجسيد التعاون الاقتصادي على أرض الواقع بما يساهم في ازدهار الإقليم وجعله أحد الأقطاب الأساسية في هندسة السياسة العالمية.

وعليه فان تحقيق التعاون الاقتصادي لدول آسيا الشرقية في إطار سياسة مناطق الازدهار المشترك مرتبط بمدى قدرة دولها على تحييد كل أشكال التوتر والخلافات على مستوى علاقاتهم البينية وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة " كلما تم تحييد الخلافات والصراعات بين الأطراف الفاعلة في المنطقة، كلما ساهم ذلك في تعزيز التعاون الاقتصادي وإنجاح سياسة مناطق الازدهار المشترك".

وبناءا على ما سبق سنحاول رصد أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

سياسة مناطق الازدهار المشترك هي الإطار الأمثل الذي من شأنه تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وخلق نظام تكاملي على المستوى الإقليمي وزيادة قدرة تأثير هذه الدول في التفاعلات الدولية، وهندسة السياسة العالمية.

لا تشكل سياسة مناطق الازدهار المشترك في إطار مبادرة الحزام والطريق فرصة للتكامل الاقتصادي لدول شرق آسيا فحسب، بل أيضًا قوة دافعة للمحادثات السياسية وتعاون أمني على مستوى حكومات دول الإقليم.